قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٠ لسنة ١٩٩٩

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن المنحة البريطانية المقدمة للحكومة المصرية والمخصصة من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع دعم التقييم البيئى والإدارة (مرحلة ثانية) والموقع فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٨/١٠/٢١ ، ١٩٩٩/٦/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفـق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن المنحة البريطانية المقدمة للحكومة المصرية والمخصصة من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع دعم التقييم البيئى والإدارة (مرحلة ثانية) والموقع فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٨/١٠/٢١ ، ١٩٩٩/٦/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٠هـ

(الموافق ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٩٩م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٧ شعبان سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٩٩٩ م)

صاحب السعادة

د. ظافر سليم البشرى

وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولى

٨ شارع عدلى - القاهرة

٢١ أكتوبر ١٩٩٨

صاحب السعادة

مشروع دعم التقييم البيئى والإدارة « مرحلة ثانية »

يشرفنى إفادة سيادتكم بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تنوى أن تتيح لحكومتكم مبلغا لايتجاوز ٥,٧٥٠,٠٠٠ جك (خمسة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف جنيه استرلينى) من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع دعم التقييم البيئى والإدارة « مرحلة ثانية » .

توضح مذكرة المشروع المرفقة الترتيبات الخاصة بهذا المشروع والغرض من استخدام هذه المبالغ . والتى يجوز تعديل تفاصيلها بالاتفاق بين حكومتينا فى إطار التخصيص الإجمالى المذكور أعلاه .

وإذا حدثت أية تغييرات تضر بشكل جوهرى ، من وجهة نظر حكومة المملكة المتحدة ، بالقيمة التنموية للمشروع ، فإن حكومتينا تتشاوران بشأن طرق التصرف الممكنة فى هذا الخصوص ، وفى حالة حدوث مثل هذه التغييرات تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها فى تعديل أو إنهاء مساهمتها المالية للمشروع .

تم إعداد المشروع وتحكمه نصوص اتفاق التعاون الفنى بين حكومتى المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية الموقع فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٤

فى حالة إذا ما أثير أى تساؤل بشأن تفسير نصوص هذه الخطابات المتبادلة ، مذكرة المشروع أو ملحقاتها ، فإنه يعتد بالنص الانجليزى .

إذا مالاقت الترتيبات المنصوص عليها أعلاه وفى مذكرة المشروع المرفقة هنا قبولا من جانب حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه تسجيلا لتفاهم حكومتينا فى هذا الخصوص ، يطبق بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم ، ويدخل حيز النفاذ من تاريخ إتمام الإجراءات القانونية من جانب جمهورية مصر العربية (والذى تتولى حكومتكم إخطارنا به) يشار إليه : خطاب المشروع دعم التقييم البيئى والإدارة (مرحلة ثانية) لعام ١٩٩٨

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم تأكيدى بعظيم احترامى ،،،

تحريراً فى /٦/١٩٩٩

سفير بريطانيا

ديفيد بلاذرويك

صاحب السعادة / ديفيد بلانرويك

سفير بريطانيا - القاهرة

تحية طيبة وبعد

يشرفنى أن أؤكد لكم استلامى كتابكم المؤرخ ٢١ أكتوبر ١٩٩٨ والذى نصه كما يلى :

صاحب السعادة

مشروع دعم التقييم البيئى والإدارة « مرحلة ثانية » .

يشرفنى إفادة سيادتكم بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تنوى أن تتيح لحكومتكم مبلغا لايتجاوز ٥,٧٥٠,٠٠٠ جك (خمسة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف جنيه استرلينى) من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع دعم التقييم البيئى والإدارة « مرحلة ثانية »

توضح مذكرة المشروع المرفقة الترتيبات الخاصة بهذا المشروع والغرض من استخدام هذه المبالغ ، والتى يجوز تعديل تفاصيلها بالاتفاق بين حكومتينا فى إطار التخصيص الإجمالى المذكور أعلاه .

وإذا حدثت أية تغييرات تضر بشكل جوهرى ، من وجهة نظر حكومة المملكة المتحدة ، بالقيمة التنموية للمشروع ، فإن حكومتينا تتشاوران بشأن طرق التصرف الممكنة فى هذا الخصوص ، وفى حالة حدوث مثل هذه التغييرات تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها فى تعديل أو إنهاء مساهمتها المالية للمشروع .

تم إعداد المشروع وتحكمه نصوص اتفاق التعاون الفنى بين حكومتى المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية الموقع فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٤

فى حالة إذا ما أثير أى تساؤل بشأن تفسير نصوص هذه الخطابات المتبادلة ، مذكرة المشروع أو ملحقاتها ، فإنه يعتد بالنص الإنجليزى .

إذا مالاقت الترتيبات المنصوص عليها أعلاه وفى مذكرة المشروع المرفقة هنا قبولا من جانب حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه تسجيلا لتفاهم حكومتينا فى هذا الخصوص ، يطبق بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم ، ويدخل حيز النفاذ من تاريخ إتمام الإجراءات القانونية من جانب جمهورية مصر العربية (والذى تتولى حكومتكم إخطارنا به) يشار إليه : خطاب لمشروع دعم التقييم البيئى والإدارة (مرحلة ثانية) لعام ١٩٩٨ .

يسرنى أن أؤكد أن النصوص السابقة مقبولة من حكومة جمهورية مصر العربية ، أخذاً فى الاعتبار أن هذا التفاهم سوف يطبق من تاريخ إتمام الإجراءات القانونية اللازمة من جانب جمهورية مصر العربية (والذى تتولى حكومتى إخطاركم به) .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم تأكيدى بعظيم احترامى .

تحريراً فى ١٩٩٩/٦/٣٠

ظافر سليم البشرى

وزارة الدولة لشئون البيئة

جهاز شئون البيئة

مكتب التعاون الفنى للبيئة

مشروع دعم التقييم والإدارة البيئية (سيم) المرحلة الثانية

مقدمة :

يهدف مشروع دعم التقييم والإدارة البيئية إلى تحسين ورفع كفاءة الخدمات البيئية للمجتمعات الفقيرة ، وذلك من خلال توفير خدمات البيئة الأساسية وتطوير سبل التخطيط والتنمية المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ، بالإضافة إلى منع ومراقبة الآثار الضارة للتلوث على الموارد الطبيعية . يهدف المشروع أيضاً إلى استخدام الموارد الطبيعية استخداماً سليماً يراعى احتياجات الأهالى ويوفر فرص أفضل فى التعليم والعمل المربح والخدمات الجيدة مثل مياه الشرب نظيفة ومرافق الرعاية الصحية والكهرباء والصرف الصحى ... إلخ .

ومن خلال جهاز شئون البيئة قام مشروع دعم التقييم والإدارة البيئية فى المرحلة الأولى منه بدعم عدد من الأنشطة فى محافظتى الدقهلية وسوهاج والتى أثمرت عن أهم الإنجازات التالية :

١ - إعداد خطط العمل البيئية لمحافظتى الدقهلية وسوهاج والتى أدت إلى التعرف على المشاكل البيئية بالمحافظة وصياغة الحلول العملية لها باستخدام موارد المحافظة المادية والبشرية بالإضافة إلى الدعم المقدم فى المعونة البريطانية . وقد قام المشروع بتنفيذ عدد من المشروعات البيئية بمشاركة المجتمع فى المحافظتين وهذه المشاريع تتصدى لقضايا مثل الصرف الصحى وجمع القمامة بالقرى بالإضافة إلى رفع الوعى البيئى للمجتمع .

٢ - إعداد استراتيجيات إدارة المخلفات الصلبة بمحافظتى الدقهلية وسوهاج والتى تشمل كافة الجوانب المتعلقة بمشكلات المخلفات الصلبة الإدارية والتنظيمية والقانونية والمالية والاجتماعية - هذا بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات إرشادية للمحافظتين :

مشروع إرشادى لجمع ونقل القمامة باستخدام تكنولوچيات مناسبة ومنخفضة التكاليف ، ويخدم هذا المشروع جزءاً من مدينة سوهاج .

مشروع إرشادى لتخمير القمامة وتحويل المحتوى العضوى بها إلى سماد مع وضع خط يدوى لفرز وضم المكونات القابلة للتدوير لمدينة المنصورة .

٣ - تنفيذ برنامج المراجعات الصناعية والذى يهدف إلى تشجيع الصناعة على اتخاذ إجراءات فعالة منخفضة التكلفة ومجدية اقتصادياً للحد من التلوث ، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ عدد من المشروعات الإرشادية فى قطاعات الغزل والنسيج ، والزيوت والصابون ، والصناعات الغذائية ، وقد تم بالفعل إجراء المراجعات الصناعية لعدد ٣٢ مصنعاويتم الآن تنفيذ ٢٦ مشروعاًإرشادياً ، كما يهدف البرنامج إلى بناء القدرات الفنية فى مجال المراجعات الصناعية والتعريف بأسس وأساليب المراجعة ، ويتم ذلك من خلال ورش عمل قطاعية ، تستهدف الكوادر الفنية بالمنشآت الصناعية والاستشاريين .

٤ - تنفيذ برنامج لبناء القدرات فى مجال إجراء دراسات تقييم الأثر البيئى لكل من الاستشاريين والمستثمرين من خلال عقد عدد من الدورات التدريبية . هذا بالإضافة إلى إعداد تسعة دراسات لتقييم الأثر البيئى لمشروعات من قطاعات السياحة والصناعة والبنية الأساسية .

ميزانية المشروع :

مدة التنفيذ الكلية للمشروع : ثلاث سنوات .

تاريخ البدء : سبتمبر ١٩٩٤ ، وقد تم المد بدون ميزانية إضافية لينتهى المشروع فى مارس ١٩٩٩

جهة التمويل : الإداره البريطانية للتنمية الدولية .

الموقف من الإدراج : غير مدرج .

التكلفة الإجمالية للمشروع :

المكون الأجنبى : منحة : ٤,٦٤٠,٠٠٠ جنيه استرلينى .

ويهدف مشروع دعم التقييم والإدارة البيئية فى مرحلته الثانية إلى :

١ - حماية وتحسين الإدارة البيئية فى كل من محافظات الدقهلية وسوهاج وقنا وإحدى محافظات الدلتا بأسلوب متكامل ومن حيث اتباع أساليب التخطيط والمتابعة الدورية ، والتأكيد على أهمية ودور الإدارة اللامركزية والمشاركة الفعلية بين كافة الجهات المعنية لتوفير الدعم الفنى والمادى المطلوب خاصة للمناطق ذات الدخل المحدود

٢ - التأكيد على أهمية المشاركة الفعلية بين الجهات الحكومية المتمثلة فى إدارة المحافظة والعاملين بها وإدارة شئون البيئة والوحدات البيئية والأهالى سواء بالمحافظة أو فى القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية أو جمعيات تنمية المجتمع أو على مستوى القرى والمركز ، والذى سوف يؤدى إلى معالجة القضايا الرئيسية وإيجاد حلول من شأنها تحسين البيئة ومعيشة الأفراد دون أن ينتج عن ذلك المزيد من المشكلات الجديدة .

٣ - دعم وتنمية وتشجيع زيادة المساهمة المقدمة من الإدارات المركزية والجهات المانحة لتحسين الظروف البيئية لخدمة الاحتياجات الحقيقية لذوى الدخل المحدود ، وذلك عن طريق :

تطوير تخطيط الموارد وتخصيصها ورفع كفاءة المرافق الحالية للخدمات إلى أقصى مدى .

تطوير إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها بحيث تضمن استمرارية الموضوع وتوفر فرص العمل لكل أفراد المجتمع .

توفير الهياكل التنظيمية الملائمة حتى يتسنى للأفراد القيام بمهامهم بكفاءة .

اشتراك كل المنتفعين معاً فى اتخاذ القرارات بناءً على المعايير البيئية والاقتصادية السليمة .

مخرجات المشروع (Outputs) :

١ - أنظمة الإدارة البيئية والتخطيط البيئى تعمل بكامل طاقتها فى إطار محافظتى سوهاج والدقهلية .

إقامة مكتب عام للبيئة بحلول عام ٢٠٠١ فى كل من محافظتى سوهاج والدقهلية بمسئوليات وميزانيات تشغيل لإدارة المخلفات الصلبة وتنفيذ خطة العمل البيئى للمحافظات والتنسيق والرصد والإلزام .

تمثيل المستشارين البيئيين المعنيين على مستوى المركز فى الوزارات المختارة ، على مستوى المحافظة فى سوهاج والدقهلية .

إقامة آليات لربط عملية التخطيط فى خطة العمل البيئى للمحافظات مع صنع القرار بالحكومة فى توزيع الموارد (بحلول عام ٢٠٠٢) .

تدريب مالايقل عن ٧٥٠ من أهالى المحافظة على مستوى القرية بمحافظتى سوهاج والدقهلية ، فى الإدارة البيئية والتخطيط البيئى (بحلول عام ٢٠٠٣) .

٢ - وضع الأنظمة لضمان فاعلية إيصال المشروعات البيئية المجتمعية التى تفيد الفقراء .

تعزيز قدرات ما لايقل عن ٥٠ من الجمعيات الأهلية والمجتمعية (بينها ١٠ مجموعات للمرأة) فى تصميم وتنفيذ المشروعات البيئية والمجتمعية (بحلول عام ٢٠٠٣) .

تعيين موظفين بالمحافظة مسئولين عن مساعدة تنسيق ونشر وتعميم المشروعات البيئية المجتمعية (بحلول عام ٢٠٠١).

إدخال قضايا الفقر والنوع (الجنس) بالمحافظات فى تخطيط جميع المشروعات بالمحافظات (بحلول عام ٢٠٠٣)

تبنى خطوات وآليات تحديد وتصميم إسهام المشروعات المجتمعية البيئية ، من جانب الصندوق الاجتماعى للتنمية والجهات المانحة الأخرى (بحلول عام ٢٠٠١).

إجراء دراسات الحالة عن نشر المشروعات البيئية والمجتمعية الناجحة وإيصالها إلى جميع ضباط الاتصال للبيئة فى جميع المراكز (الأحياء) والقرى بأربع محافظات (بحلول عام ٢٠٠٣) .

٣ - تطوير الخدمات البيئية المحسنة والمدارة بواسطة المجتمعات الحضرية والريفية فى أربع محافظات من بينها سوهاج والدقهلية وقنا .

إكمال ٥٠ مشروعاً بيئياً مجتمعياً جديداً ، على الأقل ، بحلول عام ٢٠٠٢ مع تمويل مشترك من المجتمعات نفسها بنسبة (٣٠ : ٥٠ ٪) .

إعداد مالايقل عن ٢٠ مقترحاً لمشروعات بيئية مجتمعية ، من جانب المجتمعات نفسها (بينها ٥ مجتمعات نسائية ذات مصلحة) ، مع مساعدة من الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع ، وبتمويل من المحافظات والجهات المانحة والجمعيات الأهلية .

تنفيذ وتعميم مالايقل عن ٧٠ مشروعاً بيئياً مجتمعياً ، من خلال تمويلات تتوفر محلياً أو من مصادر خارج (سيم٢)

استفادة مالايقل عن ٣٠٠٠٠٠ فرد فقير من الخدمات المحسنة للصرف الصحى والتى توفرها المشروعات البيئية والمجتمعية .

٤ - تعزيز القدرة على إدارة وخفض تأثيرات الصناعات الملوثة فى أربع محافظات بينها سوهاج والدقهلية وقنا .

إكمال مالايقل عن ٣٠ مشروعاً إنتاجياً بحلول عام ٢٠٠٢ ، وبنسبة ٥٠٪ تمويل مشترك من المصانع .

تعميم مشروعات الإنتاج الأنظف فيما لايقل عن ٥٠ مصنعاً ،(بحلول عام ٢٠٠٣)، وبدون تمويل خارجى .

خفض إفراغات (صرف) المياه العادمة من الأعمال (المصانع) الصغرى والوسيطة فى النيل والمصارف بمقدار ٥٠٠٠٠٠٠ متر مكعب فى العام (بحلول عام ٢٠٠٣) .

خفض المخلفات الصلبة الخطرة من الصناعات الصغرى والوسيطة بمقدار ١٠٠٠٠٠٠ طن فى العام (بحلول عام ٢٠٠٣) .

تشغيل برنامج لرصد التلوث والتفتيش عليه ، والخدمات الاستشارية الصناعية ، من جانب وحدة الإدارة البيئية للمحافظات (بحلول عام ٢٠٠١)

تقديم تسهيلات اقتراض من بنك مصرى واحد على الأقل ، لتمويل مشروعات إنتاج أنظف (بحلول عام ٢٠٠١) .

٥ - أنظمة قابلة للتكرار للإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة تعرض وتنفذ فى أربع محافظات من بينها سوهاج والدقهلية وقنا .

استفادة نحو ٤٠٠,٠٠٠ فرد بالمناطق ذات الدخل المنخفض من الخدمات المحسنة فى إدارة المخلفات الصلبة (بحلول عام ٢٠٠٣) .

تشغيل جميع خدمات إدارة المخلفات الصلبة التى طورت فى مدينتى المنصورة وسوهاج ، من خلال مشروع سيم ١ وصيانتها على أسس مالية مستدامة .

رصد موارد محافظتى سوهاج والدقهلية من أجل تعميم المشروعات الإيضاحية لإدارة المخلفات الصلبة فيما لايقل عن ١٠ قرى ، ٥ أحياء ومدينتين (بحلول علم ٢٠٠٣) .

٦ - تكرار عملية خطة العمل البيئى للمحافظات ، من جانب جهاز شئون البيئة فى قنا وإحدى محافظات الدلتا .

إعداد خطتين للعمل البيئى فى محافظتى ، واحدة فى الصعيد والأخرى فى الدلتا (بحلول عام ٢٠٠١) ، على غرار العمليات الاستشارية المتبعة فى سوهاج والدقهلية .

إنتاج مواد إرشادية عملية ، (بحلول عام ٢٠٠٠) مع تمكين جهاز شئون البيئة من تكرار عملية خطة العمل البيئى للمحافظات فى أماكن أخرى بمصر .

٧ - خدمة استشارية وطنية محسنة يوفرها جهاز شئون البيئة لتعزيز اللامركزية فى الإدارة البيئية .

إقامة وحدة كاملة الخدمات بمعرفة جهاز شئون البيئة ، لتوفير المساعدة للمحافظات فى وحدات الإدارة البيئية (بحلول عام ٢٠٠٠) .

موظفو جهاز شئون البيئة يقدمون المشورة فى خطة العمل البيئى للمحافظات وفى لامركزية الإدارة البيئية والتخطيط البيئى ، لما لايقل عن عشرين محافظة (بحلول عام ٢٠٠٠) .

ميزانية المشروع :

مدة التنفيذ الكلية للمشروع : أربع سنوات .

تاريخ البدء : ١٩٩٩

جهة التمويل : الإدارة البريطانية للتنمية الدولية .

الموقف من الإدراج : غير مدرج .

التكلفة الإجمالية للمشروع :

المكون الأجنبى : منحة ٥,٧٤ مليون جنيه استرلينى .

المكون المحلى : ٢٤٤ ألف جنيه استرلينى .

قرار وزير الخارجية

رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٣١٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢٩ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن المنحة البريطانية المقدمة للحكومة المصرية ، المخصصة من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع دعم التقييم البيئى والإدارة (مرحلة ثانية) ، الموقع فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٨/١٠/٢١ و ١٩٩٩/٦/٣٠ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٥ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٨ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن المنحة البريطانية المقدمة للحكومة المصرية ، المخصصة من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع دعم التقييم البيئى والإدارة (مرحلة ثانية) ، الموقع فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٨/١٠/٢١ و ١٩٩٩/٦/٣٠ ؛

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٩/١٢/٥

صدر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢١

وزير الخارجية

عمرو موسى